تحليل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصينية والمؤسسات الجزائرية كبعد للإدماج في حوكمة الشركات

أ.د/ عبد الوهاب دادن ، جامعة ورقلة
أ.رشيد حفصي، جامعة غرداية

ملخص: نحاول من خلال هذه الدراسة الربط بين كل المسؤولية الاجتماعية، الحوكمة والتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال تفاعلها مع التوجهات الاجتماعية والبيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة. ولقد سعينا في دراستنا هذه إجراء دراسة إحصائية مقارنة من أجل تقييم مدى اعتماد المسؤوليات الاجتماعية والبيئية من قبل الشركات الصينية والجزائرية، بإجراء دراسة ميدانية استقصائية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، المسؤولية الإجتماعية والبيئية، التنمية المستدامة، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مؤسسات كبرى.

مقدمة:

زاد اهتمام الشركات بالحوكمة نتيجة تطور الأسواق وتحديات العولمة المالية وكذلك زيادة وعي المستثمرين والشركات القائمة بالمخاطر الناجمة عن عدم ممارسة الحوكمة، أضف إلى ذلك أهمية المسؤولية الشركة تجاه كل من لمجتمع والبيئة، حيث تعد هذه الأخيرة رهانا مستقبليا أمام المؤسسات الاقتصادية. فاتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى محاربة الفساد وبيروقراطية الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية وحث المؤسسات على الإصلاح. آخذة بعين الإعتبار كذلك إستدامة عملية التنمية الإقتصادية مع مراعاة البيئة والعدالة الإجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة. وعليه يصبح تطبيق التسيير الراشد والحوكمة في المؤسسة الإقتصادية ليس مشروطا بوصول

المؤسسة إلى تحقيق ربحيتها التجارية فقط، وإنما يتعدى إلى تحقيق النمو المستدام من خلال تحقيق كل من الربحية الإجتماعية والبيئية وبمشاركة متكافئة ومتوازنة بين الدولة وحكومتها ومؤسساتها، للوصول إلى التنمية المستدامة.

وبالنظر إلى بعض المفاهيم المقدمة للحوكمة نجدها تشير إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق إختيار الأساليب المناسبة من خلال وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية. والملاحظ للمواصفات التي تشتمل عليها الحوكمة والتي تسعى إلى النهوض بها نجدها تتمحور في الغالب على: الشفافية، المسائلة، العدالة، المسئولية الإجتماعية...أخ.[1]

ونتيجة للدور الذي تؤديه المسؤولية الإجتماعية في زيادة حوكمة المؤسسة، ظهر مفهوم جديد أطلق عليه الحوكمة البيئية والإجتماعية للشركات « Environmental, Social And Corporate Governance, ESG» والذي يتضمن المبادئ الأساسية للإشمار المستدام والمعروف ب « Sustainable And Responsible Investment, SRI».

هذا النوع من الحوكمة البيئية والمجتمعية يختلف بحسب درجة دمج البعد البيئي والإجتماعي في نظام الإدارة للمؤسسة، من مؤسسة لأخرى ومن دولة لأخرى. لذلك، جاءت هذه الدراسة لتحليل مدى تقيد المؤسسات الصينية والجزائرية بالبعد الإجتماعي والبيئي، ومعرفة مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

لمعالجة هذه الإشكالية سنقوم بتناول بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية للشركات؟ أهمية المسؤولية الاجتماعية، هل المسؤولية الاجتماعية للشركات المنتشرة في أرجاء الشركات في الصين أم في الجزائر ؟ هل تهدف الشركات الصينية والجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة ؟ ما هي القضايا ودوافع دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية في نظام إدارة لدى الشركات الصينية والجزائرية؟ ماهي العوائق التي تحول دون إستحدام المسؤولية الإجتماعية و البيئية لدى هذه الشركات؟

[1] طاري محمد العربي، تغليسة لمين، حوكمة الشركات وعلاقتها **بالمسؤولية الإجتماعية**، الملتقى العلمي الوطني حول حوكمة الشركات **كآلية للحد من الفساد** المالي، جامعة بسكرة، 07 **ماي** 2012، **ص** 5.

I. الدراسة النظرية:

1. هل يوجد مفهوم محدد للمسؤولية الإجتماعية:

لقد اكتسبت المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات أهمية كبيرة بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، وتتطلب هذه الأخيرة الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي ترشد إدارة المؤسسة للتكفل أكثر بالبيئة والمجتمع، وتساعد على اتخاذ القرار السليم، لذا وردت تعاريف عديدة تناولت مفهوم المسؤولية الإجتماعية، ويعتبر كارول أول من قدم الجوانب الأساسية للنموذج المفاهيمي لهذه الأخيرة سنة 1979 [2]، غير أن مفهوم المسؤولية الإجتماعية يتميز بالغموض نتيجة عدد الكبير من التعريف المقدمة له نتيجة كثرة الإجتهادات التي حاولت تقديم مفهوم لهذه الأخيرة، وكما لا يوجد توافق في الأراء بشأن القضايا التي يشملها بين إمتثال المطلق للقانون أوكونه عملا خيريا، لذا سنحاول استعراض بعض التعاريف والمفاهيم المقدمة لها.

- تعريف أليسون و أل ALISON et AL (2007) لمسؤولية الإجتماعية على انها: "تلك لأجراءات الطوعية التي تهدف من خلالها المؤسسة إلى تحسين الظروف الإجتماعية والبيئية".[3]
- أما كرستين CRISTINE (2009) فتعرف المسؤولية الإجتماعية على أنها: "الطرق التي يسعى من خلالها رجال الأعمال إلى محاذاة القيم والسلوك مع مختلف أصحاب المصلحة والمتمثلين في (الموظفين، العملاء، الموردين، الحكومة والمنظمات حماية البيئة ...الخ.)."[4]

[2] Atil A. (2009), « L'engagement environnemental dans les PME algériennes : entre motivations et enjeux ». Revue Entreprise Ethique. Ethique Editions, N° 31.

[3] محمد عاطف ياسين، واقع تبني منظمات الإعمال الصناعية للمسؤولية الإجتماعية، دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدرسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، 2008، ص 34.

[4] Samiha Bouanini & Dadene Abdelouahabe,Commitment and Environmental Responsibilities in Chines Enterprises, in Conference of Proceeding of 7th Global Business and Social Science Research, 13 - 14 June, 2013, Beijing, p 3.

- يعرّفُ الإتحاد الأوربيُ المسئولية الاجتماعية للمؤسسات على" ما تضمين إعتبارات الإجتماعية والبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي وبتالي لا يستلزم سن قوانين أو وضع قواعد محددة تساهم في خلق مجتمع وبيئة أفضل."[5]
- ما معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية فيعرفها على أنها: "السلوك الأخلاقي لشركة ما إتجاه المجتمع وخاصة مع الأطراف التي لها مصلحة شرعية في المؤسسة وليس مجرد حاملي الأسهم "[6].
- أما Bolmstrom فيرى أنها وفاء المؤسسات بأداء مسؤوليتها الاجتماعية وتقديم التقرير عن نتائج، ذلك الأداء الاجتماعي هو في حقيقة الأمر البديل الوحيد المتاح للمؤسسات لتحقيق أهدافها الاقتصادية.
- بينما Holms فيرى بأنها التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الاسكان والمواصلات و غيرها.
- أما المجلس العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) فيدمج المسؤولية الإجتماعية للشركات في سياق التنمية المستدامة، وفقا لهذا المجلس فإن المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة هي : "إلتزام المستمر من قبل المديرين وأرباب العمل للعمل بشكل صحيح أخلاقيا، والمساهمة في التنمية الإقتصادية مع تحسين نوعية الحياة لموظفيها وعائلاتهم، المجتمع المحلي والمجتمع بأسره."[7]

من خلال التعاريف المقدمة نرى بأنها تشترك في معظمها على أن المسؤولية الإجتماعية للشركات هي قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها اتجاه المجتمع و البيئة التي تعمل فيها .

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المسؤولية الإجتماعية ليس مفهوما حديثا بل هو مفهوم قديم يعود تاريخه إلى سنة 1932 ذلك خلال الأعمال التي قام بها كل من BERLE et MEANS . و إلى سنة 1938 في

[5] عبد الرزاق مولاي، حسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالي للشركات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية، جامعة ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص 453.

[6] عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، مرجع سابق، ص 452.

[7] www.wbcsd.org.

الأعمال التي قام بها BERNARD و حسب Pasquero (2005) يعتبر Bowen هو أول من أدرج مفهوم المسؤولية الإجتماعية في مجال إدارة المؤسسة وذلك من خلال كتابه " Social Responsiblities of the Businessman" سنة 1953 والذي قال أنه يجب إدماج البعد الاجتماعي في إستراتجية المؤسسة[8]. أما كلاركسون Clarkson (1995) فيرى أن المسؤولية الأجتماعية أخذت هارها الحقيقي إلا من خلال الأعمال التي قام بها Carroll (1979) من خلال إقتراح مفهوم الأداء الإجتماعي الذي يرتكز على المسؤولية الإجتماعية التي تستند لثلاث أبعاد؛ فالبعد الأول يختص بالمحور الأول والذي يظهر أنواع الأربعة من المسؤولية و الممثلة في المسؤولية الإقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرية. المحور الثاني يمثل التيارات الفلسفية للإدارة أما الثالث فيمثل السياقات الإجتماعية معينة.

غير أن بعض الباحثين ومنهم Steckmest يرى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية لم تحدد أبعادها بدقة حتى يومنا هذا، بسبب دخول بعض المتغيرات الحضارية والثقافية والدينية ...الخ. ما أدى إلى وجود حيرة لدى بعض المؤسسات لتحديد المدى الذي يجب أن تصل إليه مسؤوليتهم الاجتماعية والأفق الذي تنطلق منه هذه المسؤولية.[9]

2. أهمية المسؤولية الإجتماعية:

العديد من الباحثين أن تبني المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي في استراتيجياتها، يحقق لها العديد من وائد في مقدمتها تحسين صورة المنظمة في المجتمع، وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية أمام المؤسسات المماثلة، بالإضافة إلى أن تبني هذه المؤسسة للتوجه الاجتماعي بصفة عامة بما فيها البيئي يؤدي إلى تحسين مناخ العمل السائد في المؤسسة، واتساع التعاون والترابط بين مختلف الأطراف مما يزيد من إنتاجية المؤسسة وتجعل منتوجاتها مقبولة ومطلوبة من قبل المجتمع.

يضاف إلى هذا؛ الأثر الإيجابي الذي تتركه المسؤولية الاجتماعية على المؤسسة لا يقتصر فقط على هذه الأخيرة، وإنما يتعداه إلى المجتمع والدولة، فبالنسبة للمؤسسة إضافة إلى ما ذكر أعلاه من فوائد، فإن هناك فوائد أخرى تتمثل

[8] محمد بن ابراهيم التويجري، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، العدد الرابع، 1988، ص36.

[9] Samiha Bouanini & Dadene Abdelouahabe, ibid, p4.

في المردود المادي والأداء المتطور والقبو لاجتماعي، بإنشاء نهج يعتد على حوكمة المؤسسة من خلال تحديد الممارسة العادلة للمساهمين من خلال توفير الشفافية والوضوح في دور وأداء المسؤولين داخل المؤسسة، وكذا توفير وتطوير بيئة أمنة في أماكن العمل من خلال تشجيع المؤسسات بأخذ بعين الإعتبار صحة وسلامة العامل، أما بالنسبة للمجتمع فإن العائد سيتحقق له جراء اهتمام منظمات به إلى زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع منهم (المعوقين، قليلي التأهيل...الخ)، والاستقرار الاجتماعي والثقافي، وازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المنظمات والمجتمع، زيادة ثقافة الوعي الاجتماعي والبيئي لدى الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى تحسين نوعية الحياة ي المجتمعات التي تتعامل معها الشركة مع تقديم التبرعات للجمعيات غير الربحية، والمساهمة في تعليم الشباب عن طريق التنسيق مع المدارس و الجامعات أما بالنسبة للدولة سيؤدي التزام المنظمات بالدور الاجتماعي والبيئي إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، كما أن هذه الأخيرة ستتوقع عوائد أكثر بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية، والبيئية وزيادة حصيلة مستحقاتها من الضرائب والرسوم، والتي تساهم بدورها في القضاء على البطالة وزيادة التطور التكنولوجي، ومن ثم ينعكس كل ذلك ايجابا على المؤسسة.

ويضيف كل من أندريا و أل Andrea et Al(2009) أن إلتزام بالمسؤولية الإجتماعية في المؤسسة من شأنه أن يخلق جو من الثقة داخل الشركة، اللأمر الذي يؤدي إلى إلتزام أقوى من الموظفين والذي يترجم في الأداء العالي والابتكار، وكما يمكن أن يلعب دورا إيجابيا في تعزيز التنمية في دول العالم الثالث من خلال المساعدة على إقامة حوار بين هذه الدول مع الشركاء الإجتماعيين، المجتمع المدني و الشركات الأجنبية.

أما He et AL(2012) فيؤكدان أنه يمكن للمسؤلية الإجتماعية للشركة أن تساعد على الحفاظ على البيئة، وتساهم في إحترام حقوق الإنسان، الصحة وسلامة في العمل، إحترام الحقوق النقابية والقضاء على جميع أنواع التمييز والعمل الجبري، وكذا عمالة الأطفال والتي تعتبر علامات جيدة نحو التنمية المستدامة.[10]

3. أنماط المسؤولية الإجتماعية:

[10] Samiha Bouanini & Dadene Abdelouahabe, ibid, p3.

تستند المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات على المناهج متعددة، يمكن أن نجملها في المناهج التالية:[11]

أ – المنهج الأول: يقوم هذا المنهج على أساس بلورة توجهات الأساسية للمسؤولية الإجتماعية، في شكل ثلاثة أنماط والمتمثلة في **النمط التقليدي للمسؤولية الإجتماعية**؛ والتي تقوم على مبادئ الإقتصاد الحر والقوى المتحكمة فيه، وبالتالي فإن إلتزامات الأخرى الإضافية ترجع إلى تقدير المنظمة، بما لا يؤثر على أهدافها الإقتصادية والمتمثلة في تحقيق الأرباح، أما النمط الثاني والمتمثل في **النمط الإجتماعي للمسؤولية الإجتماعية؛ والذي ظهر على أساس** الإستناد إلى النقد الموجه إلى النمط إقتصادي، من خلال أن عمل المنظمة يَفترض أن يتسع ليشمل مجمل الأهداف **الإ** تماعية بالإضافة إلى الأهداف إقتصادية، وأن تنتقل مسؤولية الرقابة على أعمال المجتمع من مسؤولية الخاصة إلى **المسؤولية العامة، اما النمط الثالث وهو نمط الكلفة الإجتماعية**؛ ويعتبر نمط أكثر تطورا لطبيعة العقد الإجتماعي **والذي أضاف أعباء ومسؤوليات جديدة مفروضة على** المنظمات، وبالتالي ما تتحمله هذه الأخيرة من مسؤولية إجتماعية تحسب كغيرها من التكاليف في ظل بدائل متعددة للقرار.

ب– المنهج الثاني: يرتكز هذا النموذج على أن المسؤولية الإجتماعية تتلخص في بعدين أو نمطين أساسين هما: **نمط الكلاسيكي التقليدي هذا النمط لايبتعد** كثيرا عن النمط اقتصادي المشار إليه سابقا، والذي يهدف إلى تعظيم الربح، ويعتبر أن العمل سلعة تباع وتشترى في ضوء العرض و الطلب، أما النمط الثاني والمعروف **بالنمط الإداري فحاول تقليص الفجوة بين المنفعة الذاتية للمنظمة والمنفعة العامة للمجتمع من خلال العلاقة مع المستهلكين** والتي تقوم على أساس الموازنة في المصالح بنفس العلاقة مع مجهزي المواد الأولية للمنظمة، أما النمط الثالث والذي **يعرف بالنمط البيئي** الذي جاء كرد فعل للتطور الذي عرفته المنظمات وتغير بيئة عملها ما فرض على هذه الأخيرة **توسيع مسؤوليتها الإجتماعية لتشمل فئات وأطراف متعددة، خاصة المحافظة على البيئة وتحقيق نوعية حياة أفضل** للعاملين و المجتمع ككل.

ج– المنهج الثالث: يعود الفضل في إكتشاف هذا المنهج إلى الباحث Carroll **والذي يرى أن المسؤولية** الإجتماعية تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية ممثلة في: **المسؤولية الإقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية ،** المسؤولية الخيّرة.

- **المسؤولية الإقتصادية:** تستند هذه المسؤولية إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي، والتي تشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الإجتماعية، حيث يجب على المنظمات أن تقوم بإنتاج السلع والخدمات بغرض تحقيق العوائد والأرباح لكن دون إلحاق الضرر بالمجتمع والبيئة.

[11] حفصي رشيد، عبد الغفور دادن، المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، جامعة ورقلة، نوفمبر 2012، ص8.

- **المسؤولية القانونية:** والتي تقوم على ضرورة حماية المؤسسات للتشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة، السلامة المهنية، العدالة الإجتماعية وقوانين حمايةالمستهلك، وكذا منع الإضرار بالبيئة من خلال الإستخدام التعسفي لها...ألخ.
- **المسؤولية الأخلاقية:** أن تلتزم المؤسسة بالمبادئ والمعايير الأخلاقية، الجوانب السلوكية والمعتقدات والأعراف التي تسود المجتمع الذي تعمل فيه، حتى وإن لم يتم تقنين هذه السلوكيات في قوانين خاصة يجب احترامها.

المسؤولية الخيّرة: تركز هذه المسؤولية على خيار أن المؤسسة لها حق الخيار في تبني بعض أنشطة الإجتماعية والبيئية بشكل إنساني وغير ملزم في شكل برامج تكون لصالح المجتمع ككل، أولبعض الفئات الخاصة فيه، وعادة لا تنتظر من ورائها أي عائد.[12]

4. حوافز و عوائق تبني المسؤولية الإجتماعية و البيئية:

لا يمكن للمسؤولية الإجتماعية أن تتطور بدون وجود مجموعة من الحوافز التي تدعم نشر هذه المسؤولية داخل المؤسسات ومن بين هذه الحوافز نجد:[13]

- **الحوافز القانونية:** نقصد بها تلك الحوافز التي تصدرها الدولة في شكل القوانين، اللوائح، و المعايير أو غيرها من الحوافز لتحريك و دعم الشركات نحو الإهتمام أكثر بالمسؤولية الإجتماعية.
- **الحوافز الإقتصادية:** ونعني بها الفوائد التي تجنيها المؤسسات من خلال تبنيها للمسؤولية الإجتماعية والممثلة اساسا في إستفادتها من الفرص المتاحة للحد من تكاليف التمويل و التوقع المسبق لضغوط المستهلكين، المنافسين والنقابات، أين أصبحت جميع المؤسسات العالمية تسعى نحو الإنتاجية و التنافسية من خلال المسؤولية الإجتماعية والبيئية.

برغم من وجود هذه الحوافز ، هناك بعض العقبات التي يمكن أن تعوق إنتشار المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات والممثلة أساسا في مايلي:

[12] طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي محسن العامري،المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 49.

[13] Qi Lai, 2006, Corporate Social Responsibility of SMEs in China: Challenges and Outlooks, Reports of the workspace China Research, N. 18, University of Bremen, university of applied science, pp9-14.

- **العوائق الإقتصادية:** نعني بها تلك الحواجز التي تعوق نشر المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات والمتمثلة أساسا في إختلاف طريقة التفكير حيث أن الإستثمار في المسؤولية الإجتماعية يتلخص في الأداء الإجتماعي والبيئي على المدى الطويل في حين أن طريقة التفكير الموردين تكون في المدى القصير بسبب ضغوط الهائلة التي تؤثر عليهم من حيث السعر والجودة والتسليم في الوقت المحدد حيث يرون بأن هذه المسؤولية هي عبئ على المؤسسة تؤدي إلى هدر المزيد من الوقت والمال.
- **العوائق السياسية:** و نعني بها تلك العوائق التي تؤدي إلى عدم تطبيق المسؤولية الإجتماعية بين الدول ومن امثلتها إفتقار بعض الحكومات المركزية لحوافز تطبيق القوانين المركزية على الحكومات المحلية، بالإضافة إلى نقص السياسات والحوافز اللازمة لتشجيع و تمكين الشركات من تنفيذ تدابير المسؤولية الإجتماعية للشركات.[14]

أما Atil,A(2009) فأضاف إلى هذه العوائق إمكانية نقص الثقافة البيئية في بعض الشركات وكذا الجهل بالتشريع البيئي. [15]

5. علاقة الحوكمة بالمسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة:

تتطلب حوكمة المسؤولية الإجتماعية والبيئية الجيدة الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي ترشد إدارة البيئة لأتخاذ قرارات سليمة.

[14] Samiha Bouanini & Dadene Abdelouahabe, ibid, p5.

[15] Ahmed ATIL, ibid,p 11.

لقد أثبتت الخبرة الدولية أن سماح الحكومات "**بمشاركة**" المؤسسات المدنية والمنتفعين وإعطائهم مجالاً أوسع في إدارة وتخطيط البيئة له مردود إيجابي على تنمية البيئة، خاصة مع توافر أنظمة وتشريعات تعمل على تحسين عملية **حوكمة البيئة**. كما أن تفعيل المشاركة أثناء مرحلة اتخاذ القرار وفي مراحل التنفيذ وصنع السياسات البيئية يعني سلامة القرار ويضمن حماية البيئة وسلامة الأفراد، وبالتالي يخلق الثقة في السياسات الموضوعة في هذا المجال.

وفي هذا **الإطار** لا بد من توضيح ماهية الأدوار للأطراف المعنية سواء الحكومة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص **ومسؤوليات كل منهم فيما يتعلق بملكية الموارد الطبيعية** وإدارتها وتقديم الخدمات. **وتزداد فاعلية حوكمة** البيئة وأهميتها **بإعتبارها وسيلة ناجحة لتحقيق التنمية** المستدامة، ومن ثم فإن نجاح الحوكمة يُعد المقياس للقدرة على مواجهة التحديات المتمثلة في الأبعاد الثلاثة التالية:

- **البعد الاجتماعي**: الذي يرى ضرورة الاستخدام العادل للموارد الطبيعية للمنتفعين كافة حتى وإن كانت محدودة؛
- **البعد الاقتصادي**: الذي يركز على الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية ودورها في النمو الاقتصادي؛
- البعد البيئي: **الذي يؤكد دوماً تعزيز استدامة الموارد الطبيعية وسلامة الأنظمة البيئية**؛

II. الدراسة التطبيقية:

لتحقيق الدراسة الميدانية والممثلة في تحليل وتقييم مدى إلتزام **المؤسسات الجزائرية والصينية بالمسؤولية الإجتماعية** والبيئية، قمنا باعداد إستبيان تم توزيعه على هذه المؤسسات، حيث يغطي الإستبيان ثلاث محاور رئيسية: **المحور** الأول يركز على ملامح العامة لهذه المؤسسات و للمدراء، المحور الثاني يركز على تحليل تصورات مديري هذه **الشركات** لمفهوم المسؤولية الإجتماعية، والمحور الثالث يحدد درجة القلق أو أهمية إدماج المسؤولية الإجتماعية والبيئية في إدارة هذه المؤسسات، النتائج المتحصل عليها تم معالجتها و تحليلها بواسطة برنامج SPAD.

الجدير بالذكر أن أنه تم توزيع الإستبيان بشكل عشوائي لمديري 60 شركة صينية تقع في مدينة Nanchang city في الصين، و تحصلنا فقط على 51 إستبيان، أما بالنسبة للمؤسسات الجزائرية فتم إختيار المؤسسات الصغيرة **والمتوسطة والبالغ عددها** 86 مؤسسة صغيرة و متوسطة تم الرد على كل إستبيانات، كما ننوه أن هذه المؤسسات تم

إختيارها لتمثل كافة القطاعات الإقتصادية، وفيما يلي تمثيل وتوزيع المؤسسات حسب نوع المؤسسات و قطاع النشاط:

1. تقسيم حسب نوع المؤسسات:

الجدول رقم 01: يمثل تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم

جنسية المؤسسة	المؤسسات الجزائرية		المؤسسات الصينية	
حجم المؤسسة	عدد المؤسسات	نسبة(%)	عدد المؤسسات	نسبة (%)
صغيرة جدا (من 1إلى 9 عمال)	40	%47	16	%31
صغيرة (من 10إلى 49 عامل)	28	%33	24	%47
متوسطة (من 50 إلى 250 عامل)	0	%0		
كبيرة (أكبر من 250 عامل)	18	%21	11	%22
المجموع	86	100%	51	%100

من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن تمثيل عينة المؤسسات التي شملتها الدراسة غالبتها ترتكز على المؤسسات الصغيرة و الصغيرة جدا، وغياب كلي لقطاع المؤسسات المتوسطة في الجزائر.

2. حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم 02: يمثل تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	المؤسسات الجزائرية	المؤسسات الصينية
	(%)	(%)

الفلاحة	%14	%4
الصناعة	%26	%45
الخدمات	%20	%14
التجارة	%00	%29
نشاط المالي	%00	%8
بناء و الأشغال العمومية	%41	%00
المجموع	100%	%100

فيما يتعلق بتوزيع مؤسسات الدراسة فنجدها أنها قد مست مختلف قطاعات النشاط، و ننوه هنا أن إلى غياب المؤسسات الممثلة للقطاع المالي و النشاط التجاري في الجزئر، أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصينية فنلاحظ غياب المؤسسات الممثلة لنشاط البناء والأشغال العمومية .

1– قياس درجة القلق أو الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية بين المؤسسات الجزائرية والصينية:

تأسيسا على النتائج المستخلصة من التحليل النتائج الواردة أدناه، نلاحظ أن المؤسسات الصينية أكثر إلتزاما بالمسؤولية الإجتماعية و البيئية من المؤسسات الجزائرية، وهذا يرجع بالدرجة الأولى لأن المؤسسات الصينية تأخذ بعين الإعتبار هذه المسؤولية في إستيراتجيتها.و الشكلين التاليين يوضحان مدى إلتزام المؤسستين بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية.

الشكل رقم 01 : يوضح درجة انشغال و اهتمام المؤسسات الجزائرية بالمسؤولية الإجتماعية

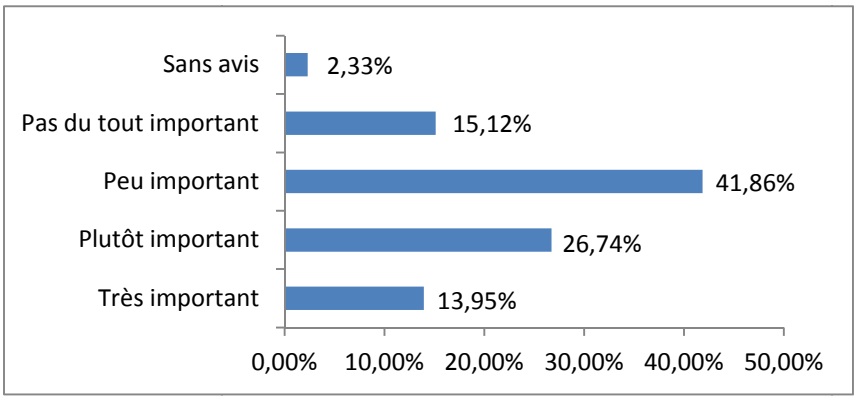

من خلال قراءة النتائج المتحصل عليها في الشكل رقم 01 **نجد أن درجة قلق المؤسسات الجزائرية (مديري الشركات)** بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية تصل إلى نسبة 14 % فقط للذين قالوا بأنها " **مهمة جدا**" في إدارة أعمالهم ، في حين أن مايقارب 56 % من مديري الشركات قالوا بأنه « Pas du tout importante » بين مهم و ليس مهم.

الشكل رقم 02 : يوضح درجة والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية حسب الحجم في المؤسسات الجزائرية

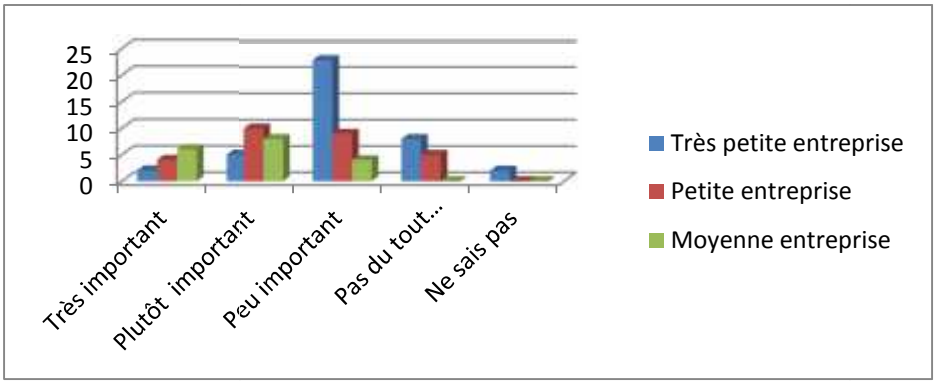

تؤكد النتائج المتحصل عليها أن هناك صلة قوية بين حجم الشركة ودرجة تضمين الأبعاد الإجتماعية و البيئية لدى الشركات الجزائرية ، حيث لوحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها إهتمام أكبر من المؤسسات الصغيرة جدا، وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول أن الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية في الجزائر يكون مخصص فقط للشركات الكبيرة، و هذا ما يترجم نقص الثقافة والمعرفة حول أهمية المسؤولية الإجتماعية والبيئية داخل المؤسسات.

الشكل رقم 03: يوضح درجة الاهتمام بالمسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصينية

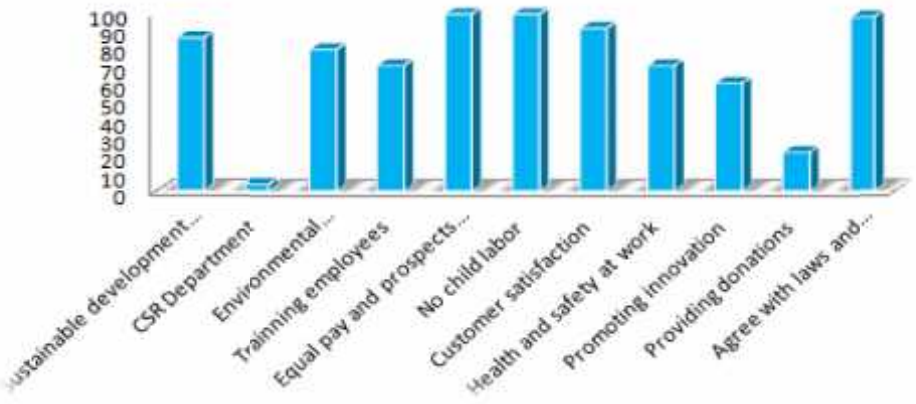

أما تحليل النتائج الواردة في الشكل رقم 03 **توضح أن هناك ما يقارب 98%** من هذه المؤسسات التي جرت عليها الدراسة تأخذ بعين الإعتبار المسؤولية الإجتماعية في إستيراتجياتها بل أكثر من ذلك فصلت في النسب المئوية **لاستخدام المسؤولية الإجتماعية، حيث نجد ان 100 % من** الشركات لديها مساواة في الأجر والفرص الوظيفية للنساء، ليس هناك عمالة للأطفال، هناك إهتمام كبير لتضمين هذه المسؤولية و التنمية المستدامة بين أهداف الشركة إلى مايزيد من 90%، و هناك نسب كبيرة فيما يتعلق بتنظيم برامج لتدريب الموظفين، وأن ما **يقارب 80% من** هذه المؤسسات تأخذ بعين الإعتبار الجانب البيئي في أهدافها وهذا ماترجمه الشكل التالي:

الشكل رقم 04: يوضح جوانب حماية البيئة لدى المؤسسات الصينية

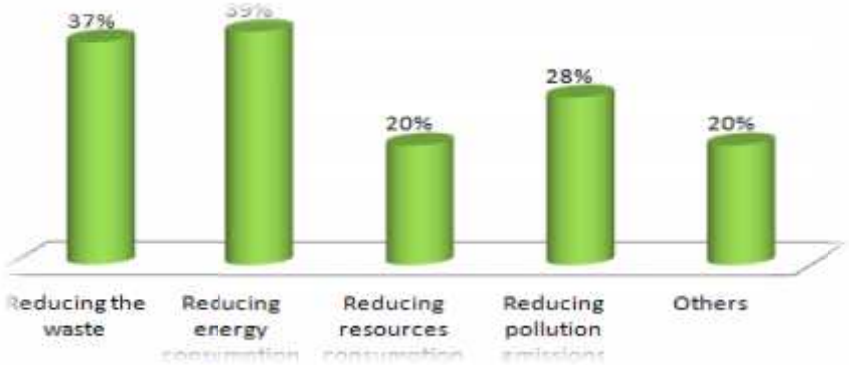

ما يلاحظ من الشكل أن الجوانب الأساسية البيئية التي تهتم بها المؤسسات الصينية عالية جدا، حيث تأتي في مقدماتها المحافظة على الطاقة بنسبة تقارب 39 % ثم تليها تخفيض الموارد و حماية من التلوث...الخ.

2– دراسة طبيعة الحوافز الداعية لتطبيق المسؤولية الإجتماعية لدى المؤسسات الصينية:

تشير المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من الحوافز التي أدت بالمؤسسات الصينية على إلتزام بالمسؤولية الإجتماعية وهي ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: يوضح حوافز المسؤولية الإجتماعية لدى المؤسسات الصينية

يتضح من الشكل أن الحوافز التي أدت إلى إلتزام بالمسؤولية الإجتماعية تعود بالدرجة الأولى إلى **الحوافز القانونية** في المقام الأول **بنسبة فاقت 76%** ، ثم تليها الإقتصادية بنسبة **50 % والثقافية بنسبة 49%** **وهذا ما يفسر أن** قوانين وسياسات الصين الإقتصادية تأخذ إلى حد كبير البعد الإجتماعي والإعتبارات البيئية في خططها الإقتصادية، وهو ما يدفع بالمؤسسات الإقتصادية لإدماج هذا البعد في الخطة التنظيمية و الإدارية وحتى في العمليات الإنتاجية، **وعلاوة على ذلك ان معظم** المؤسسات الصينية تخطط لتصبح أكثر مسؤولية إجتماعيا و بيئيا من أجل المحافظة على الإنتاجية و درجة التنافسية، بالإضافة إلى الثقافة والمعرفة الكبيرة حول أهمية المسؤولية الإجتماعية للشركات.

3- دراسة طبيعة العوائق التي تحول دون تطبيق المسؤولية الإجتماعية لدى المؤسسات الصينية:

بالنظر للبيانات التي وردت في الشكل أدناه حول العوائق التي تحول دون تطبيق المسؤولية الإجتماعية في الشركات الصينية نجدها تختلف من مؤسسة لأخرى غير أنها في الغالب تشترك في هذه العوائق و الشكل التالي يوضح لنا طبيعة هذه العوائق:

الشكل رقم 06: يوضح طبيعة العوائق التي تحول دون تطبيق المسؤولية الإجتماعية لدى المؤسسات الصينية

يتضح من تحليل هذه البيانات أن أكثر العوائق التي تحول دون تطبيق المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ترجع بالدرجة الأولى إلى العوائق لإقتصادية بنسبة تصل 82 % وهذا ما يفسر التنافسية الكبيرة في السوق الصينية الأمر ، يؤدي بهذه المؤسسات لتفضيل الربح الإقتصادي بدل الإهتمام بالقضايا الإجتماعية والبيئية وخاصة إذا لم يكون هناك تعويض أومكافأت لتلبية طلب على المسؤولية الإجتماعية و البيئية، ثم يليه العائق الثقافي بنسبة 27 % أي ما يترجم وجود نقص فيما يتعلق بالمعرفة الثقافية حول أهمية هذه المسؤولية خاصة في الشركات الصغيرة وبنسبة قليلة للعائق الإجتماعي.

باستخدام التحليل العاملي المتعدد لتصنيف المؤسسات حسب درجة إدراجها لأهمية المسؤولية الإجتماعية في إستراتيجياتها تم تصنيف هذا التحليل تبعا لمحورين أساسين :المحور الأول يضم مستوى الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية من قبل المديرين (مهم أو غير مهم جدا)، و المحور الثاني يضم سببين لدمج المسؤولية الإجتماعية للشركات وهما السبب (الإقتصادي والتنظيمي أو الطوعي) و نتائج التحليل ملخصة في الأشكال التالية:

الشكل رقم: 07 يوضح تصنيف المؤسسات الجزائرية للمسؤولية الإجتماعية والبيئية

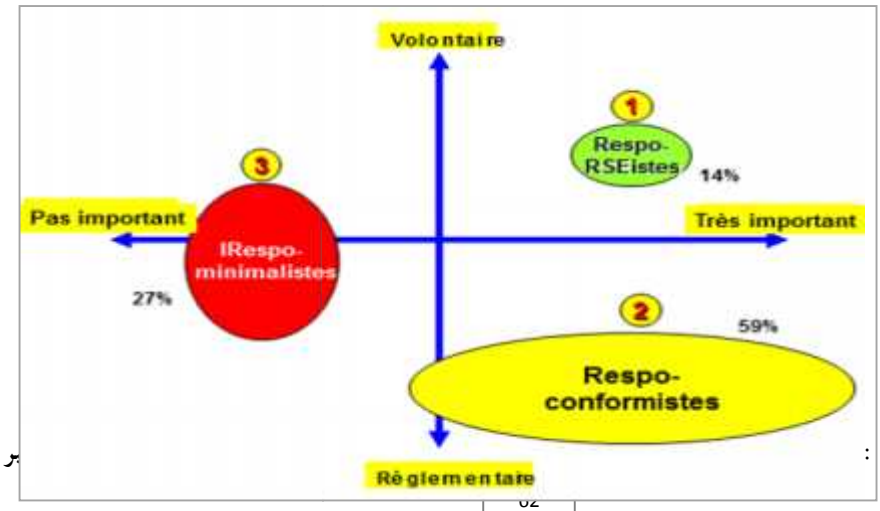

الملتقى العلمي الدولي حول : ر 2013

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من الشكل ، نلاحظ ان عملية الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية و البيئة **للمؤسسات الجزائرية قد أفرز لنا ثلاثة تصنيفات**، وهي ممثلة في:

- الفئة الأولى Respo-minimalistes: والتي تهتم بالحد الأدنى من المسؤولية الإجتماعية والبيئية، وهي **تتألف من اكثر من 27 %** من الشركات الصغيرة و المتوسطة التي شملتها الدراسة، و تتكون أساسا من شركات التي تنتمي لقطاع **البناء و الأشغال العمومية**، هذا النوع من المؤسسات لا تهتم بالمسؤولية الإجتماعية و أن قادة هذه المؤسسات عادة لا يحترمون القوانين و المعايير الإجتماعية و البيئية، مع عدم وجود حافز لتبني هدا النوع من المسؤولية و مستوى منخفض جدا من القلق بشأن المشاكل الإجتماعية و البيئية، وهذه هي الخصائص العامة لهذه المجموعة.

- **الفئة الثانية** Respo-conformistes: والتي تهتم بالفئات الموافقة على تبني المسؤولية الإجتماعية و البيئية و تمثل هذه الفئة **60 %** من الشركات الصغيرة و المتوسطة التي شملها الإستطلاع **و عادة ماتمتاز هذا النوع من** المؤسسات بتطبيق الحرفي للقوانين و المعاير المسؤولية الإجتماعية والبيئية ، فقادة هذه المؤسسات يحرصون على تنفيذ هذه المسؤولية بصرامة شديدة ويمتازون بالحساسية للمشاكل الإجتماعية والبيئية.

- **الفئة الثالثة** Respo-RSEistes: تعتبر هذه الفئة **أقلية مقارنة بالفئات السابقة فهي تمثل نسبة 13%** فقط، وهذه الفئة هي الأكثر إدراكا بأهمية المسؤولية الإجتماعية والبيئية في إدارة الشركات و قادة هذه المؤسسات لايتردودون في إغتنام كل الفرص التي قد تمكنهم من تنفيذ الإجراءات طوعيا و دون إلزام، ويرتكز نشاط هذه المؤسسات عادة في نشاط **الصناعي و الخدمي**.

أما فيما يتعلق بتمثيل تصنيف أهمية المسؤولية الإجتماعية و البيئية للمؤسسات الصينية فالنتائج موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم08: يوضح تصنيف إهتمام المؤسسات الصينية بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية.

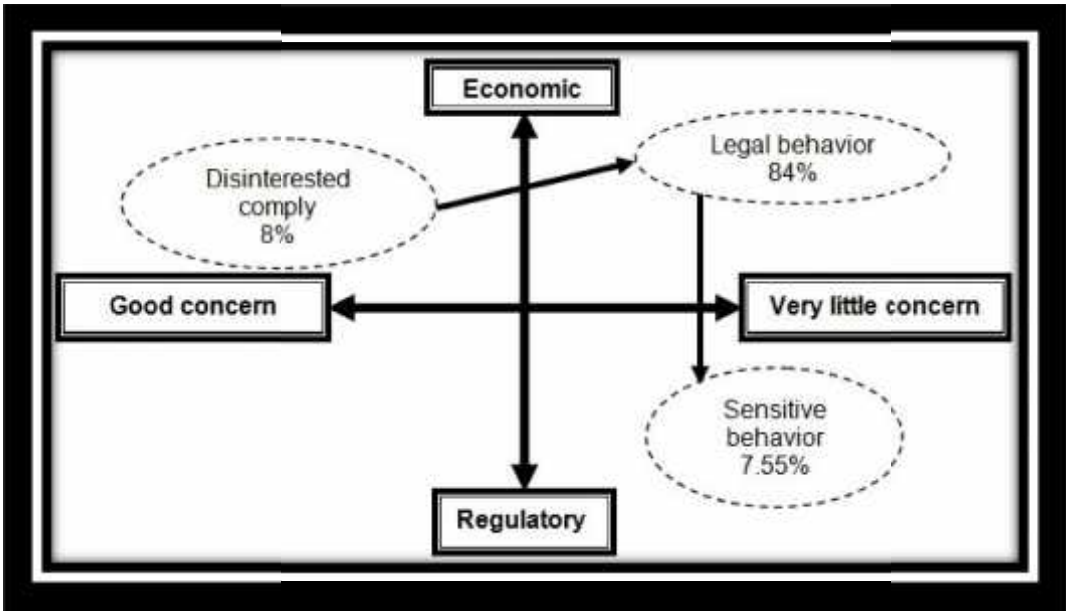

من خلال تمثيل النتائج المتحصل عليها في الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة المؤسسات غير مهتمة بالمسؤولية الإجتماعية تقارب نسبة 8 % ، في حين أن نسبة المؤسسات الموافقة على تبني المسؤولية جبرا عن طريق القانون تمثل نسبة 7.55 % ، في حين ان عدد المؤسسات الأكثر إدراكا بأهمية المسؤولية الإجتماعية والبيئية في إدارة الشركات تمثل نسبة 84%، و هي تعتبر نسبة كبيرة مقارنة بنسبة المؤسسات الجزائرية.

الخلاصة و التوصيات:

اكتسبت مؤخرا التنمية المستدامة والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية أهمية كبيرة من قبل الشركات في مختلف أرجاء العالم، حيث تظهر هذه الأهمية من خلال تجارب العينة التي تم تحليلها بشكل عام ، ويعطي تقييم هذه الأهمية و بعض التوصيات من أجل متابعة المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تساعد الشركات على تحقيق الربح، وكذلك لجعل العالم مكانا أفضل

و بتالي تعتبر دراسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو جديد نسبيا إلى الحد الآن لأن غالبية هذه المؤسسات تم إنشاؤها خلال الفترة 1995-2010 . و أن وعي مديري هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة يتزايد حول المسؤولية الاجتماعية.

من خلال هذه الدراسة، حاولنا تقديم لمحة عامة عن تصور لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي لا يزال غير معروف نسبيا. كما حاول إقتراح تمثيل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال دراسة إستقصائية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مراعاة الجوانب التنظيمية (لوائح العمل، وقانون العمل والسلامة ... الخ). ومن خلال النتائج المتحصل عليها توصلنا إلى ما يلي:

- تبين الدراسة أن مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يفتقرون إلى المنطق الاستراتيجي الذي يأخذ بعين الإعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث ينظر لهذا الأخير كقيد من قبل هذه المؤسسات.

- يتمثل الهدف الرئيسي للمسيرين في الامتثال التنظيمي للقوانين بالدرجة الأولى. كما أن بعض المسيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعير اهتماما للمشاكل الاجتماعية والبيئية وخاصة في المؤسسات الصغيرة جدا (VSE). و تجدر الإشارة إلا أنه يمكن تفسير انخفاض انشغال المسيرين بالجانب الاجتماعي يعود بالدرجة الأولى إلى عدم وجود ضغوط مجتمعية و حكومية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر .

- غياب الحوافز القانونية، وهذا النتيجة تعارض فلسفة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تنطلق أساسا من السلوك الطوعي.

المراجع

- محمد عاطف ياسين، واقع تبني منظمات الإعمال الصناعية للمسؤولية الإجتماعية، دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدرسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، 2008

- حفصي رشيد، عبد الغفور دادن، المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20 و21 نوفمبر 2012.

- طاري محمد العربي، تغليسة لمين، حوكمة الشركات وعلاقاتها **بالمسؤولية الإجتماعية**، الملتقى العلمي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي، جامعة بسكرة، 07 **ماي** 2012.

- طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي محسن العامري،المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

- **عبد** الرزاق مولاي، حسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالي للشركات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية، جامعة ورقلة، يومي 22 **و**23 نوفمبر 2011.

- Ackerman, R. W. & Bauer, R. A. (1976), « Corporate Social Responsiveness - The Modern Dilemna ». Reston. Virginia.
- Acquier, A., & Aggeri, F. (2006), «Institutional work in emerging fields. Toward a more distributed cooperative and enabling figure of institutional entrepreneurs. The case of the Global Reporting Initiative (GRI)». Paper presented at the 22nd EGOS Colloquium, Bergen.
- Atil A. (2009), « L'engagement environnemental dans les PME algériennes : entre motivations et enjeux ». Revue Entreprise Ethique. Ethique Editions, N° 31
- Barnard, C. I. (1938), The functions of the executive, Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Berle, A. A., & Means, G. C. (1932), The modern corporation and private property, New York: Macmillan.
- Bowen HR. (1953), «Social Responsibilities of the Businessman». Harper and Row: New York.
- Capron, M. et Quairel-Lanoizelée, F. (2007), «La responsabilité sociale d'entreprise», Paris, la Découverte.
- Carroll, A.B. (1979), «A three Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance», Academy of Management Review, 4(4), 497-505.
- Carroll, A.B. (1999), «Corporate Social Responsibility», Business & Society, 38(3), 268-295.
- Clarkson, M. B. (1995), « A Stakeholder Framework for Analyzing and Evaluating Corporate Social Performance ». Academy of Management Review, vol. 20, n° 1, p. 92-117.
- Dahlsrud, A., (2006), « How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions », Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Corp. Soc. Responsib. Environ. Mgmt. (in press) Published online in Wiley InterScience, (www.interscience.wiley.com)
- Donaldson, T. & Preston, L. (1995), «The stakeholder theory of the modern corporation: Concepts, evidence and implications ». Academy of Management Review 20, 65-91.
- Gendron C. (2000) , « Enjeux sociaux et représentations de l'entreprise ». La Revue du MAUSS, no 15, 320–325.
- Henderson, H.(2005), « Socially Responsible Practices Have Businesses Seeing Green». Journal of Financial Planning, vo1.18, no 8, p. 16.
- Laarraf Z ; (2010), « La perception du dirigeant de la PME du concept de RSE ». CNAM Paris- LIPSOR

- Pasquero, J. (2005), « La responsabilité sociale de l'entreprise comme objet des sciences de gestion: le concept et sa portée». Chap. in Responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise, sous la dir. de Marie-France B. Turcotte et Anne Salmon, p. 112-133. Québec: Presse de l'université du Québec, 228 p.
- Qi Lai, 2006, Corporate Social Responsibility of SMEs in China: Challenges and Outlooks, Reports of the workspace China Research, N. 18, University of Bremen, university of applied science, pp9-14**.**
- Rodié I (2007), « Responsabilité sociale des entreprises –le développement d'un cadre européen » Meoire de DEA - Institut Européen de l'Université de Genève.
- Samiha Bouanini & Dadene Abdelouahabe,Commitment and Environmental Responsibilities in Chines Enterprises, in Conference of Proceeding of 7th Global Business and Social Science Research, 13 - 14 June, 2013, Beijing.
- Wood, D.J. (1991), « Corporate social performance revisited » In: Academy of Management Review. 16, pp. 691-718.
- Wood, DJ et R.R. Jones. (1995), « Stakeholder Mismatching: A Theoretical problem in Empirical Research on Corporate Social Performance». International Journal of *Orga*nisational Analysis, vol 3, no 2, p. 229-267.